

Distr.
GENERAL

E/ICEF/1998/14
06 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨

٨ - ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت (*)

مشروع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل اليونيسيف

موجز

يتضمن هذا التقرير مشروع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل اليونيسيف. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى كفالة زيادة موارد اليونيسيف الأساسية؛ وتحقيق قدر أكبر من قابلية التنبؤ بالمساهمات في الموارد الأساسية؛ وإيجاد وسيلة لزيادة تقاسم الأعباء بين المانحين الذين يساهمون في موارد اليونيسيف الأساسية. وقد جرى تناول عناصر مشروع الاستراتيجية أثناء عام ١٩٩٨ في سلسلة من التقارير التي أعدتها الأمانة وناقشها المجلس التنفيذي في اجتماعات عقدها بين الدورات وفي الدورة السنوية المعقودة في حزيران / يونيو. وسيعتمد المجلس النص النهائي للاستراتيجية في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

قائمة المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٦ - ١	أولاً - مقدمة
٤	٩ - ٧	ثانياً - سياق عمل اليونيسيف في المستقبل
٥	١٦ - ١٠	ثالثاً - تحقيق أهداف المؤتمر والإعداد للألف الجديدة: حاجة لموارد إضافية
٨	٢٣ - ١٧	رابعاً - قاعدة دعم اليونيسيف
٩	٢٠ - ١٨	ألف - الدعم الحكومي
٩	٢٣ - ٢١	باء - الدعم المباشر من المجتمع المدني
١٠	٢٩ - ٢٤	خامساً - طبيعة المساهمات المقدمة إلى اليونيسيف
١٢	٦٩ - ٣٠	سادساً - سيناريوهات محتملة لزيادة الموارد: مشروع استراتيجية تعبئة الموارد
١٢	٤٣ - ٣١	ألف - المسائل التي يتعين أن يوافق عليها المجلس التنفيذي
١٦	٦١ - ٤٤	باء - تدابير اتخاذها الأمانة
٢٠	٦٩ - ٦٢	جيم - مصادر التمويل الأخرى
٢٢	٧٠	سابعاً - الاستنتاج

أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وسائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن يضع كل منها استراتيجية لتعبئة الموارد، بغية زيادة تأمين تمويل الموارد الأساسية وجعله أكثر قابلية للتنبؤ، على أساس الاحتياجات البرنامجية والولايات المحددة لكل منها. وقد تناولت الجمعية هذه المسألة لأول مرة قبل عامين تقريباً (القرار ٢٢٧/٥٠، المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦)، ولكن مسألة تعبئة الموارد من أجل اليونيسيف، وكالة الأمم المتحدة الرائدة لرعاية الأطفال، أثارت في أنسب وقت.

٢ - تتزايد أهمية تعبئة الموارد بالنسبة لليونيسيف لأن دخل الموارد الأساسية ظل راکداً تقريباً كما أن التمويل التكميلي تناقص في السنوات الأخيرة. ومن المفارقة أن هذا الوضع يتزامن مع الإدراك المتزايد أن الأهداف الرئيسية التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في مجالات وفيات الأطفال ووفيات الأمهات وسوء التغذية والوصول إلى التعليم الأساسي والوصول إلى المياه والمرافق الصحية لا يمكن تحقيقها على صعيد عالمي في نهاية العقد بدون التزامات متجددة وبدون زيادة الموارد. ويظهر في نفس الوقت ما يدل على أن الفقر يزداد انتشاراً وحدّة، على الرغم من تجدد النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ويتجه الاقتصاد العالمي المزدوج إلى زيادة القطبية وتهميش أضعف المجموعات وأكثرها حرماناً، بما فيها النساء والأطفال. وقد أعرب المجلس التنفيذي عن تخوفه من أن تخلق هذه الفجوة في التمويل عوائق أمام تحقيق الأهداف الرئيسية على صعيد عالمي، وهنا يكمن طابع الإلحاح الذي يتسم به وضع استراتيجية لتعبئة الموارد قادرة على البقاء. إن زيادة الموارد من شأنها أن تجعل اليونيسيف في وضع أفضل لتقديم الدعم لجهود الحكومات الموجهة للأطفال والنساء.

٣ - جرى تناول عناصر الاستراتيجية أثناء عام ١٩٩٨ في سلسلة من التقارير التي أعدتها الأمانة وناقشها المجلس التنفيذي في اجتماعات عقدها بين الدورات، كان آخرها في الدورة السنوية. وتهدف الاستراتيجية، التي سيعتمدها المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩ والمعروضة هنا على هيئة مشروع استراتيجية، إلى كفالة زيادة موارد اليونسيف الأساسية؛ وتحقيق قدر أكبر من قابلية التنبؤ بالمساهمات في الموارد الأساسية؛ وإيجاد وسيلة لزيادة تقاسم الأعباء بين المانحين الذين يساهمون في موارد اليونسيف الأساسية. وقد وُضعت الاستراتيجية في ضوء البنود غير المنجزة من جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومتابعة أعمال المؤتمرات الدولية الكبرى الأخرى، ووضع اليونيسيف وشريكاتها من الحكومات مستندة إلى مفهوم الحقوق، وعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة المستمرة، بما في ذلك إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤ - وفي حين أن زيادة موارد اليونسيف الأساسية وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ ضروريان لتواصل اليونيسيف مهمتها، فإن التمويل التكميلي له أهمية مساوية لليونسيف لأنه يمكنها من تنفيذ البرامج القطرية

التي يعتمد عليها المجلس التنفيذي تنفيذاً كاملاً والاستجابة في حالات الطوارئ بسرعة وكفاءة. وبالتالي فإن مشروع الاستراتيجية يعالج أيضاً طرق تعبئة التمويل التكميلي العادي والطارئ. ويصف مشروع الاستراتيجية أيضاً كيف تنوي اليونيسيف تعزيز مساهمات القطاع الخاص الذي يقدم ثلث دخلها، وكيف تعمل لتعبئة موارد من شركاء آخرين، بما فيهم مؤسسات التمويل الدولية.

٥ - مشروع الاستراتيجية، شأنه شأن التقرير الذي قدم إلى المجلس في دورته السنوية عن الأعمال التي اضطلع بها لصياغة استراتيجية لتعبئة الموارد (E/ICEF/1998/11)، يتكون من عناصر يمكن أن تنفذها الأمانة على الفور وعناصر أخرى تحتاج إلى مزيد من المناقشة مع المجلس ككل أو مع فرادى المانحين. وتدرك المديرية التنفيذية، وهي تقدم توصيات إلى المجلس، أن الحكومات ليست جميعها في موقف يمكنها من تنفيذها بالكامل، ولكن الأمانة مستعدة للعمل مع هذه الحكومات لتيسير تنفيذ الاستراتيجية إلى أقصى حد ممكن.

٦ - جوهرى لاستراتيجية تعبئة الموارد مبدأ أن اليونيسيف، بوصفها عضواً في منظومة الأمم المتحدة، هيئة حكومية دولية يجب أن تظل قواعد دعمها الأساسية المساهمات من الحكومات. وهذا لا يلغي بأية طريقة كانت أهمية الدعم الفريد من نوعه الذي لا يستغنى عنه والذي تتلقاه اليونيسيف من القطاع الخاص ومن عامة الجمهور العام في جميع أنحاء العالم، من خلال اللجان الوطنية لليونيسيف والمصادر غير الحكومية وسائر المصادر الخاصة. اللجان شريكات مهمة تسهم الآن بحوالي ثلث موارد المنظمة الأساسية، ويجب تشجيع وتعزيز مساهمتها المتميزة. وفي الواقع، اتخذت الأمانة عدداً من التدابير، بما فيها إعادة تنظيم شعبة القطاع الخاص، بهدف تقديم الدعم لهذه اللجان وزيادة مساهمتها المحتملة لتلبية احتياجات الأطفال من خلال اليونيسيف، وتطوير مصادر جديدة غير حكومية للمساهمات. ولكن، لتحاشي تغيير طابع اليونيسيف، يتعين أن تصبح تبرعات الحكومات أكثر قابلية للتنبؤ وأن تزداد جنباً إلى جنب مع مساهمات القطاع الخاص. وهذا هو التحدي الذي تواجهه استراتيجية تعبئة الموارد.

ثانياً - سياق عمل اليونيسيف في المستقبل

٧ - الأولويات الرئيسية لليونيسيف هي دعم الحكومات في تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة من أجل الطفل والحفاظ عليها، وكفالة احترام حقوق الطفل والمرأة وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بيد أن تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل يتطلب من الحكومات بذل جهود جديدة في عدد من المجالات، وذلك كما جاء في التقرير المقدم إلى المجلس في دورته السنوية عن متابعة أعمال المؤتمر (E/ICEF/1998/8). وفي حين أن لليونيسيف دوراً تلعبه في هذه العملية بوصفها عاملاً حافزاً وشريكاً، من المهم أن تعيد جميع البلدان تكريس أنفسها لمواجهة التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف بحلول نهاية العقد.

٨ - كخطوة أولى نحو معالجة هذه المسألة، وضعت الأمانة مجموعة من الأولويات البرنامجية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ (E/ICEF/1998/13)، واستناداً إلى الأولويات البرنامجية

للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ (CF/PD/PRO/98-003)، أرسلت مجموعة من المبادئ التوجيهية إلى جميع المكاتب في أيار/ مايو ١٩٩٨ وأُطلع المجلس التنفيذي عليها. وتحدد هذه الوثائق أربعة ميادين للتركيز تتصل " بالبنود غير المنجزة من جدول الأعمال" لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وكذلك ثلاثة ميادين من الأولويات الآخذة في الظهور. والميادين الأربعة الأولى هي: تخفيض وفيات الأطفال الصغار وإصابتهم بالأمراض، ومنع إصابة الأطفال بالإعاقة ومعالجتهم؛ وتخفيض وفيات الأمهات وإصابتهم بالأمراض؛ وتحسين الوصول إلى نوعية جيدة من التعليم الأساسي؛ وتخفيض استغلال الأطفال والإساءة إليهم وإيذائهم. والميادين الثلاثة الآخذة في الظهور، وهي ميادين هامة لتحقيق أهداف المؤتمر ولعمل اليونيسيف في المستقبل، هي: تحسين الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل نمو الأطفال ونمائهم؛ وتحسين الرعاية الصحية للشباب ونمائهم؛ وتحسين توفر واستخدام البيانات في الميادين الحساسة.

٩ - وضعت الأمانة أيضاً مبادئ توجيهية للبرمجة المستندة إلى مفهوم حقوق الإنسان تحدد هذا النهج، وتشدد على مبادئها التوجيهية الرئيسية، وتقيم آثارها على برامج اليونيسيف القطرية، وتقتراح منهجية لوضع برنامج يستند إلى مفهوم الحقوق. وهذه المبادئ التوجيهية، بالإضافة إلى خطة اليونيسيف العالمية للأطفال بعد عام ٢٠٠٠ التي يجري وضعها، عناصر أساسية لمستقبل اليونيسيف ولجهودها الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل الأطفال في القرن القادم.

ثالثاً - تحقيق أهداف المؤتمر والإعداد للآلاف الجديدة: حاجة لموارد إضافية

١٠ - الخطوة الأولى في تحديد استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد هي تحديد تكلفة التدخلات البرنامجية اللازمة لتحقيق الأهداف من أجل الأطفال. وقد حاولت اليونيسيف، في سياق وضع خطتها المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، تقدير التمويل المستهدف على المدى البعيد لتلبية الأولويات البرنامجية. ووضعت الخطة أيضاً إسقاطات لمستوى الإيرادات التي تتوقع اليونيسيف تلقيها أثناء فترة الخطة. إن سد الفجوة بين المبالغ النقدية التي تحتاج إليها اليونيسيف لتحقيق أولوياتها والمبالغ التي تتوقع حالياً تلقيها مهمة هائلة ولكنها مع ذلك ممكنة.

١١ - كجزء من الجهد التعاوني لدعم مبادرة ٢٠/٢٠، قدرت الوكالات الدولية الرئيسية، بما فيها اليونيسيف، أن كفالة وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية سيتطلب زيادة الإنفاق على صعيد عالمي بحوالي ٦٠ في المائة. وإذا ظل نصيب اليونيسيف في الجهود المبذولة على مستوى عالمي على ما هو عليه الآن، فإن هذا يعين أن مستوى تمويلها يجب أن يزداد بنفس النسبة، أي من ٩٤٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، وهذا يمثل معدل نمو مستهدف يبلغ ٧ في المائة سنوياً (مقابل معدل النمو المسقط في الخطة المتوسطة الأجل البالغ ٢,٥ في المائة).

١٢ - ستمكن هذه الموارد الإضافية اليونيسيف من تكثيف أو توسيع أو تعجيل تنفيذ أنشطة حفازة محددة دعماً للجهود الوطنية التي تبذل لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وبناءً على ذلك، فإن جزءاً من الموارد الإضافية سيوجه إلى الأولويات البرنامجية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، التي تركز على أهداف المؤتمر، وسيوجه جزء آخر لمجالات الأولوية الآخذة في الظهور (أنظر الفقرة ٨ أعلاه).

١٣ - لا يزال يتعين على المجتمع الإنمائي الدولي عمل الكثير لوضع تقدير أفضل لتكلفة التدخلات الرامية إلى تحسين رفاه الطفل والمرأة. وبالنسبة لبعض الميادين الحساسة، مثل البرمجة للشباب وللرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل النماء، لم تطور بعد منهجية لتقدير التكلفة وقياس أثرها. بيد أن المثال التالي، المأخوذ من الأولويات البرنامجية لليونيسيف التي جرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقدير تكلفتها، يوضح ما يمكن أن تقدمه اليونيسيف من مساهمة إذا وفرت أرقام التمويل المستهدفة المذكورة، وتأخذ هذه الأهداف في الحسبان البلدان الأكثر حاجة لجهود معجلة والبلدان المستعدة لتوسيع جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف، استناداً إلى مستويات الإنجاز الحالية:

(أ) توفير حوالي ١٢٥ مليون دولار على مدى فترة الخمس سنوات (٤٠ في المائة من احتياجات التمويل الخارجي المقدرة) من شأنه أن يمكن اليونيسيف من مساعدة ما يزيد على ٥٠ بلداً يبلغ فيها معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات أكثر من ٧٠ وفاة لكل ١٠٠٠ يولدون أحياء، وتحتاج إلى مساعدة خارجية كبيرة لتحقيق الهدف المتمثل في أن تغطي برامج التطعيم وتقديم مكملات فيتامين ألف أكثر من ٩٠ في المائة، باستخدام معدات تطعيم مأمونة وإجراءات مراقبة النوعية؛

(ب) اعتماد ٤٠ مليون دولار على مدى فترة السنوات الخمس يعني أن اليونيسيف يمكن أن تقدم ثلث مجموع المجهود الخارجي اللازم لتنفيذ الأنشطة الخاصة بمكافحة الحصبة في المناطق الحضرية في الـ ٢٠ بلداً التي يحدث فيها ٨٥ في المائة من الوفيات بسبب الحصبة؛

(ج) ستساهم اليونيسيف بثلث الجهود المبذولة للقضاء على مرض التيتانوس الذي يصيب الأطفال حديثي الولادة في ٢٦ بلداً يحدث فيها أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الحالات في العالم كله، إذا وفّر لها مبلغ ٢٠ مليون دولار على مدى فترة الخمس سنوات؛

(د) ستروج اليونيسيف للأخذ بنهج متكاملة تقوم على المجتمع لإدارة أمراض الطفولة وتحسين النظافة الشخصية والمرافق الصحية في ٢٧ بلداً، إذا توفر لها ٦٥ مليون دولار على مدى فترة الخمس سنوات؛

(هـ) ستمكن اليونيسيف من تنفيذ أنشطة حفازة محددة لتحسين الوصول إلى ماء صالح للشرب في ٢٢ بلداً، بما فيها بنغلاديش والصين والهند، إذا توفر لها ٢٥ مليون دولار على مدى فترة الخمس سنوات؛

(و) تستطيع اليونيسيف تقديم خمس المساعدة الخارجية اللازمة لدعم برامج الوقاية من الملاريا ومعالجتها القائمة على المجتمع في ٢٠ بلداً من البلدان ذات الأولوية التي تستوطن فيها الملاريا، إذا توفر لها ١١٥ مليون دولار على مدى فترة الخمس سنوات؛

(ز) ستساهم اليونيسيف في زيادة حماية ٦ ملايين طفل معوق والعناية بهم في تسعة بلدان يوجد فيها ربع الأطفال المعوقين في العالم، إذا توفر لها ٣٠ مليون دولار على مدى فترة السنوات الخمس؛

(ح) تستطيع اليونيسيف استخدام الدعوة لمساعدة ٤٤ بلداً توجد فيها أعلى معدلات وفيات الأمهات لبناء مجتمعات "تفرق بالأمهات" بتكلفة تقدر بـ ٢٠ مليون دولار. ويمكن لليونيسيف أن تساعد في إيجاد ظروف مواتية للأمم المتحدة المأمونة في ٤٥٠ منطقة في ١٥ بلداً في غرب ووسط إفريقيا، إذا توفر لها حوالي ٧٠ مليون دولار؛

(ط) تحسين تعليم البنات في ٢٥ بلداً في أفريقيا وجنوب آسيا، الذي تقدر حصة اليونيسيف في المجهود العالمي المبذول لتحقيقه بحوالي ٢٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات، سيكون له أثر طويل الأجل على تخفيض وفيات الأمهات.

(ي) تركز اليونيسيف جهودها على القضاء تدريجياً على أشكال عمل الأطفال الأكثر خطورة واستغلالاً في حوالي ٢٠ بلداً هي الأكثر معاناة من هذه المشكلة. وستحتاج اليونيسيف إلى ٣٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس لتقديم الدعم لحوالي ثلث المجهود العالمي؛

(ك) ستبلغ مساهمة اليونيسيف في البرامج الموجهة للأطفال والأسر والمجتمعات المتضررة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في شرق إفريقيا وجنوبها وفي البرازيل وتايلند والسنيغال وفيت نام وكمبوديا وكوت ديفوار ١٠٠ مليون دولار على مدى فترة الخمس سنوات. ومن شأن تخصيص ٣٠ مليون دولار إلى اليونيسيف على مدى الخمس سنوات أن يمكنها من تنفيذ مشاريع رائدة على نطاق واسع في أفريقيا (أوغندا وبوتسوانا ورواندا وزامبيا وكوت ديفوار) وفي آسيا (تايلند وفيت نام وكمبوديا) موجهة لتخفيض انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من الأمهات إلى الأطفال. ويتوقع أن تتلقى اليونيسيف أيضاً هبات عينية على هيئة أدوية ومجموعات لإجراء الفحوص الطبية وإمدادات أساسية من شأنها دعم هذه الجهود.

١٤ - سيقاس أثر الموارد الإضافية الموجهة من خلال اليونيسيف بواسطة آليات لرصد وتقييم البرامج موجودة بالفعل في جميع أقسام اليونيسيف ومن خلال عملية البرامج القطرية، التي تشمل تحليل الدروس المستفادة من تنفيذ البرامج السابقة وعمليات الاستعراض السنوية وعمليات استعراض نصف المدة والتقارير السنوية القطرية والإقليمية والعالمية. ومن شأن اعتماد نظم جديدة، مثل نظام إدارة البرامج، أن تزيد من

تعزيز قدرة اليونيسيف على الرصد والتقييم، وأن تسهم في تحسين نوعية البرمجة وأن تزيد الشفافية في جميع العمليات.

١٥ - سيتوقف تنفيذ الأنشطة على مستوى ونوع الموارد الإضافية التي ستخصص إلى اليونيسيف. والموارد الأساسية هي العمود الفقري لتمويل المنظمة وبالتالي فإنها محدد أساسي لقدرة مكاتب اليونيسيف. وتستخدم الموارد الأساسية لبناء قدرة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، مع كفالة إعطاء أولوية عليا لتقديم الدعم لأقل البلدان نمواً والحفاظ على الاستجابة والمرونة في النهج المستخدمة. وبصورة عامة، يستخدم التمويل التكميلي لدعم أنشطة محددة قصيرة الأجل نتائجها متوقعة ومحددة بوضوح وتبني مباشرة على الأساس الذي توفره الموارد الأساسية. وسيكون من المتعذر استخدام التمويل التكميلي المخصص بفعالية بدون برنامج قوي لليونيسيف يعتمد على الموارد الأساسية.

١٦ - إن اليونيسيف في الوضع المناسب للتركيز على هذه الأولويات لأنه يدخل في ولايتها العمل كمناصر لحماية حقوق الطفل والمساعدة على توفير احتياجات الأطفال الأساسية وزيادة فرصهم لتحقيق كامل إمكاناتهم. وجميع برامج اليونيسيف تدخل في إطار الاستراتيجيات الإنمائية العامة وتأخذ في الحسبان عوامل من قبيل التنفيذ الوطني؛ وبناء القدرة؛ وتخفيف حدة الفقر؛ وتمكين المجتمع، لاسيما النساء، ومشاركة في التخطيط والتنفيذ؛ والاستدامة؛ وكون البرامج سليمة بيئياً؛ والسياسات المنسقة والمشاركة بين القطاعات. وتضطلع اليونيسيف بأنشطة، من خلال برامجها في ١٦١ بلداً وإقليماً (و ١٢٥ مكتباً قطرياً) تشمل وضع قواعد ومعايير، وتعبئة اجتماعية، وخدمات شراء، وتدبير الأموال، وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية، وإجراء تحليل للسياسة العامة، والحوار. وقد أعطت اليونيسيف، على مدى تاريخها الذي يعود إلى ٥٢ عاماً، نتائج مثبتة من أجل الأطفال، أسفرت عن تقديم الدعم الجماهيري على نطاق واسع وعن هوية تنظيمية متميزة معروفة في العالم بأسره. وهكذا تمكنت اليونيسيف من أن تعمل كقوة أخلاقية من أجل الأطفال وتوليد إرادة سياسية وموارد من أجل الأطفال. وسجل الإنجازات هذا هو قاعدة لدعم اليونيسيف وهو محوري لاستراتيجية تعبئة الموارد.

رابعاً - قاعدة دعم اليونيسيف

١٧ - لليونيسيف قاعدتا دعم متميزتان. فهي تتلقى الدعم من الحكومات بوصفها أحد صناديق وبرامج الأمم المتحدة المتعددة النظم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتلقى الدعم أيضاً من المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم - من الأفراد والمجموعات والشركات الخاصة الذين يؤمنون بأن الأطفال على وجه الخصوص يستحقون اهتماماً ودعماً ومساعدة خاصة، ويؤمنون أن اليونيسيف في وضع مناسب لتغيير مجرى حياتهم.

ألف - الدعم الحكومي

١٨ - اليونيسيف منظمة حكومية دولية، تعمل بتوجيه من المجلس التنفيذي ووفقاً لمقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وتوفر تبرعات الحكومات حوالي ثلثي مجموع مواردها. واليونيسيف، بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة من أجل الأطفال، تعمل على أساس توافق عالمي في الآراء بشأن أنشطتها من خلال هيكل إدارتها. وقد وافق المجلس التنفيذي على مهمتها. ويعتمد المجلس استراتيجيتها العالمية وفردى برامج التعاون القطرية التي تديرها، والتي توضع بتعاون وثيق مع الحكومات المضيفة. وبهذه الصفة، فإن "ملكية" اليونيسيف تعود للحكومات.

١٩ - أثناء مناقشة المجلس التنفيذي لاستراتيجية تعبئة الموارد في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨، شددت وفود كثيرة على أهمية استمرار الحكومات في تقديم التبرعات لليونيسيف، في حين أنها تسلّم في نفس الوقت بأهمية مساهمات القطاع الخاص. واقترحت وفود عديدة، من البلدان المانحة وبلدان البرامج، وكذلك الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف، أن زيادة مساهمات القطاع الخاص يجب أن تقابلها زيادات في مساهمات الحكومات. إلا أن الأولى زادت عن الثانية في السنوات الأخيرة، وهذه حقيقة رأت اللجان أنها يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على اليونيسيف وعلى المجلس.

٢٠ - وشددت وفود كثيرة أيضاً على أهمية أن يتقاسم المانحون العبء فيما بينهم، لأن حفنة من الحكومات توفر في الوقت الحالي معظم المساهمات لليونيسيف (أنظر الفقرة ٢٥ أدناه). وهذا الوضع يجعل اليونيسيف ضعيفة أمام التغيرات في الاقتصادات أو السياسات العامة المحلية لحفنة من البلدان. وبوسع بلدان عديدة تقديم نسبة أكبر من مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى اليونيسيف، التي تشجع الحكومات على زيادة مساهمتها الكلية في المساعدة الإنمائية الرسمية. وتساهم بلدان البرامج أيضاً في الموارد الأساسية لليونيسيف، بالإضافة إلى المساهمات العينية، ويتعين دراسة إمكانية زيادة هذه المساهمات على أساس فردي.

باء - الدعم المباشر من المجتمع المدني

٢١ - منذ إنشاء اليونيسيف تقريباً وهي تتمتع بعلاقة فريدة مع الجمهور في جميع أنحاء العالم من خلال سفرائها المتجولين، وبطاقات معايدة اليونيسيف، واللجان الوطنية لليونيسيف وهذه هي الأهم. إن دعم المجتمع المدني عنصر هام جداً لقاعدة موارد اليونيسيف: إذ تحصل اليونيسيف على ثلث مواردها من اللجان الوطنية وتدير الأموال من القطاع الخاص. وقد تضاعف مجموع مساهمات القطاع الخاص لليونيسيف (الموارد الأساسية والتمويل التكميلي) ثلاث مرات بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٦، في حين أن مساهمات الحكومات زادت أثناء نفس الفترة بأقل من النصف. ومن بين الشركاء غير الحكوميين الآخرين

منظمات خدمات (من بينها منظمة الروتاري الدولية وأندية الكيوانيز وأندية الليونز)، التي قدمت تاريخياً دعماً قيماً لليونيسيف. وتشمل المصادر الجديدة المحتملة لليونيسيف المؤسسات والشركات.

٢٢ - وبالإضافة إلى دور اللجان الوطنية في تدبير الأموال لليونيسيف، فإنها تلعب، من خلال أنشطة الاتصالات التي تضطلع بها، دوراً رئيسياً في زيادة الوعي بقضايا الأطفال والتنمية وتعزز في نفس الوقت صورة اليونيسيف وفعالية برامجها. وإيجاد مناخ من الرأي العام موات للمساعدة الإنمائية بصورة عامة، ولليونيسيف بصورة خاصة، هو الأساس الذي يمكن الحكومات من المحافظة على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها وعلى مستوى دعمها للمنظمة. وفي هذا الصدد، يمثل برنامج التعليم من أجل التنمية الذي تقدمه اليونيسيف، والذي يعزز تشكيل مواقف التضامن العالمي لدى الشباب - وهم المنتخبون والمانحون في المستقبل - استراتيجية طويلة الأمد هامة.

٢٣ - يوفر القطاع الخاص إمكانية جيدة لنمو المساهمات المالية والعينية. وتعمل اليونيسيف، من خلال شعبة القطاع الخاص التي أعادت تنظيمها (أنظر الفقرات ٤٨ إلى ٥٤ أدناه)، على زيادة توسيع هذه العلاقة. ويجري وضع آليات جديدة لتدبير الأموال بالتعاون مع اللجان الوطنية، وهي تتشاطر فيما بينها "أفضل الممارسات" بصورة متزايدة. ولا يزال بيع بطاقات المعايدة والمنتجات الأخرى هو أساس مساهمات اللجان، ولكن يجري بذل جهود من خلال شعبة القطاع الخاص لتدبير الأموال بمبالغ مستهدفة من الشركات في بلدان منتقاة. وتدرس اللجان أيضاً طرقاً للمساهمة في الموارد الأساسية وفي التمويل التكميلي بالنسبة لبرامج معينة. وتدرس اليونيسيف إمكانية زيادة تدبير الأموال من القطاع الخاص في بلدان البرامج للإسهام في التمويل التكميلي لبرامج هذه البلدان.

خامساً - طبيعة المساهمات المقدمة إلى اليونيسيف

٢٤ - الموارد الأساسية هي أساس تمويل اليونيسيف، ويجب أن تظل كذلك. وعليه، فإن استراتيجية تعبئة الموارد تستهدف تحسين إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية التي تقدمها الحكومات وكفالة نموها بمعدل مناسب. ومنذ عام ١٩٩٠، والمساهمات المدفوعة إلى الموارد الأساسية راكدة بالقيم الحقيقية، بمتوسط مقداره حوالي ٥٣٣ مليون دولار سنوياً. وقد أصبح معدل الزيادة في مساهمات الموارد الأساسية ثابتاً بالقيم الاسمية في السنوات السبع الأخيرة وتناقصت نسبة الموارد الأساسية المتلقاة من الحكومات من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٧.

٢٥ - يقدم عدد محدود نسبياً من الحكومات الجزء الأكبر من المساهمات الراكدة أو المتناقصة قليلاً التي تقدمها الحكومات إلى الموارد الأساسية. ففي عام ١٩٩٧، أسهمت خمس حكومات بنسبة ٦٥ في المائة من مجموع الموارد الأساسية الآتية من الحكومات وأسهمت عشر حكومات بنسبة ٨٧ في المائة من هذه الموارد. وقد عوّض نقص مساهمات الحكومات إلى الموارد العامة قليلاً بزيادة في التمويل الأساسي من القطاع الخاص من خلال اللجان الوطنية لليونيسيف.

٢٦ - تفضل اليونيسيف تلقي مساهمات إلى الموارد العامة، مما يمكن المنظمة من إقامة وجود لها في بلد ما، ويعطيها القدرة على وضع برنامج تعاون قطري مع الحكومة ومن ثم تدعم تنفيذها. إلا أن العديد من المانحين مهتمون بتوفير موارد إضافية. وهذه الموارد الإضافية لا يستغنى عنها لفعالية اليونيسيف، التي تنظر إلى آلية التمويل التكميلي على أنها أداة لتوسيع تغطية البرامج القطرية وكفالة القدرة على تقديم المساعدة الضرورية للأطفال. والتمويل التكميلي أساسي أيضاً لقدرة المنظمة على الاستجابة في حالات الطوارئ.

٢٧ - تقلب التمويل التكميلي العادي تقلباً كبيراً، فقد انخفض إلى ١٦٥ مليون دولار في عام ١٩٩١ وارتفع إلى ٣١١ مليون دولار في عام ١٩٩٥، ثم انخفض إلى ٢٤٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧. إن قاعدة الحكومات المانحة قاعدة ضيقة، حيث قدم خمسة مانحين في المتوسط ٦٥ في المائة من مجموع التمويل التكميلي العادي في عام ١٩٩٧.

٢٨ - عندما يحدث نقص في الإيرادات بالمقارنة بالإسقاطات الواردة في الخطة المالية السنوية المتوسطة الأجل، يتعين على اليونيسيف أن تعدل إنفاقها وفقاً لذلك. وفي السنوات الأخيرة، عندما تناقص الدخل بصورة أساسية نتيجة لاستمرار قوة دولار الولايات المتحدة ونقص إيرادات التمويل التكميلي، بذل كل جهد لتجنب تخفيض البرامج. وقد أسفر برنامج الامتياز الإداري عن هياكل وعمليات أكثر كفاءة في جميع أقسام المنظمة، وقد أبلغ المجلس التنفيذي بهذه التغييرات من خلال التقارير الدورية. إضافة إلى ذلك، طلب، أثناء عملية استعراض الميزانية السنوية، إلى المقر والمكاتب الميدانية محاولة إيجاد وفورات لا تؤثر على نوعية البرامج المقدمة، في ميادين مثل السفر أو استخدام الخبراء الاستشاريين. إلا أن استمرار انخفاض المساهمات إلى الموارد الأساسية سيعني في نهاية المطاف تخصيص اعتمادات أقل إلى البرامج القطرية، استناداً إلى الصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧، مما سيؤدي إلى إمكانية عدم تنفيذ البرامج التي يعتمد عليها المجلس التنفيذي.

٢٩ - انخفض التمويل التكميلي من أجل الطوارئ في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، وكان قد ارتفع من ٢٩ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٢١٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وقد استقر على مستوى حوالي ١٠٠ مليون دولار لمدة عامين، ويبدو أنه سينخفض مرة أخرى في عام ١٩٩٨. من البديهي أن تتفاوت من عام إلى عام مساهمات الطوارئ بحسب طبيعة وحجم الأزمات الإنسانية. ومن بين العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم مساهمات الطوارئ المبالغ التي تطلبها اليونيسيف من خلال النداءات الموحدة وتصور المانحين المحتملين لأهمية هذه الأزمات. وفي حين أن مستويات مجموع إيرادات الطوارئ انخفضت على مدى الأعوام الخمسة الماضية، فإن هذا الانخفاض يعزى بصورة كبيرة إلى انخفاض المبالغ المستهدفة للتمويل، وزيادة التركيز على التنسيق بين الوكالات وتقسيم العمل بصورة رشيدة، والتخطيط الداخلي الأكثر معقولية والتركيز البرنامجي الأدق على الاحتياجات الخاصة بالأطفال في حالات الطوارئ. وفي حين أن معدلات الاستجابة تحسنت قليلاً، فإن الإيرادات التي تلقتها اليونيسيف لا تزال، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تمثل أقل من ١٠ في المائة من مجموع ميزانية الشؤون الإنسانية التي يخصصها المانحون لوكالات الأمم المتحدة.

سادساً - سيناريوهات محتملة لزيادة الموارد:

مشروع استراتيجية تعبئة الموارد

٣٠ - كما ذكر منذ البداية، الهدف من استراتيجية تعبئة الموارد هو كفالة زيادة الموارد الأساسية؛ وتحقيق قدر أكبر من قابلية التنبؤ بالموارد الأساسية اللازمة لبيئة تخطيط فعالة؛ وإيجاد وسائل لزيادة تقاسم الأعباء بين المانحين الذين يقدمون مساهمات إلى الموارد الأساسية. وتعالج مختلف العناصر المقترحة للاستراتيجية هذه الأهداف الرئيسية. إضافة إلى ذلك، يعالج مشروع الاستراتيجية طرق تعبئة المساهمات إلى التمويل التكميلي العادي ومن أجل الطوارئ وتحسين إدارته. ويتعين أن يوافق المجلس التنفيذي على بعض الاقتراحات، في حين أن بعضها الآخر، اقتراحات خاصة بالإدارة الداخلية لليونيسيف، يمكن للمديرة التنفيذية أن تنفذها أو أنها نفذتها بالفعل.

ألف - المسائل التي يتعين أن يوافق عليها المجلس التنفيذي

١ - المساهمات إلى الموارد الأساسية

٣١ - قبيل جلسة المجلس التنفيذي السنوية لعام ١٩٩٨، وفي الاجتماع بين الدورات المعقود في ١ أيار/مايو، طرحت المديرة التنفيذية مجموعة من الأسئلة للتأكد من وجهات نظر الوفود الأولية بشأن قضايا معينة. وفي الدورة السنوية، ردت وفود عديدة على هذه الأسئلة، وأخذت ردودها في الحسبان في صياغة المقترحات التالية.

زيادة المساهمات إلى الموارد الأساسية وزيادة تقاسم الأعباء

٣٢ - ترتبط مسألة زيادة المساهمات إلى الموارد العامة ارتباطاً وثيقاً بمسألة زيادة تقاسم الأعباء بين المانحين، فكما ذكر سابقاً توفر حالياً مجموعة صغيرة من المانحين معظم المساهمات في الموارد الأساسية. ولو وفر مزيد من الحكومات جزءاً أكبر من مساعدتها الإنمائية الرسمية لليونيسيف لأدى هذا إلى توسيع مجموعة المانحين وتوفير موارد جديدة كبيرة لليونيسيف.

٣٣ - تقدم حالياً ١٢ حكومة أكثر من ١ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى اليونيسيف، ومن بين هذه الحكومات السويد (٦,٤ في المائة) وفنلندا والنرويج (تقدم كل منهما أكثر من ٣ في المائة). ولو قدم جميع المانحين ١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية كحد أدنى للمساهمة السنوية المقدمة إلى اليونيسيف لأدى هذا إلى زيادة إيرادات اليونيسيف السنوية بمبلغ ٢٦٠ مليون دولار، على افتراض أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية ستظل على ما هي عليه. وإذا كانت الحكومات لا تستطيع حتى تحقيق هذا المستوى، فإن بوسعها أن تنظر في إمكانية زيادة مساهماتها إلى اليونيسيف بنسبة ٧ في المائة على الأقل، وهي معدل النمو المستهدف لمجموع إيرادات اليونيسيف المحدد في الخطة المتوسطة الأجل، بغية الوصول إلى نسبة ١ في المائة في غضون فترة زمنية محددة. وعندها يمكن

استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف المتفق عليها، ويمكن إجراء هذا الاستعراض مثلاً في سياق الاستعراض السنوي لاستكمال خطة اليونيسيف المالية.

٣٤ - والأمانة على استعداد للعمل مع الحكومات لإيجاد الطريقة التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف إلى أقصى حد ممكن من خلال المساهمات في الموارد الأساسية. ويؤمل أن يؤدي تحديد هدف لتعبئة الموارد والتدخلات ذات الأولوية المحددة قصيرة الأجل الرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية إلى تمكين الحكومات من إعادة التأكيد على التزاماتها بأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتوفير موارد إضافية لتحقيقها.

٣٥ - ترحب الأمانة بالتزامات بلدان البرامج بزيادة مساهماتها إلى اليونيسيف. ويوجد في العديد من بلدان البرامج، بالإضافة إلى مساهمات الحكومات في الموارد الأساسية وتقديم الدعم العيني، مجال كبير من الشراكات التجارية واستدراار التمويل باستخدام مساهمات الشركات. وفي البلدان التي ستخرج من برنامج تلقي موارد أساسية، تستعرض اليونيسيف طرائق للاستمرار في إقامة وجود لها في هذه البلدان.

زيادة قابلية التنبؤ

٣٦ - اقترح عدد من الوفود أن يعلن المانحون تعهدات يتم التفاوض عليها متعددة السنوات بمساهماتها المقدمة إلى اليونيسيف، ولكن وفود أخرى قالت إن إعلان تعهدات يتفاوض عليها من شأنه أن يقوض مبدأ المساهمات الطوعية. ويوجد عدد من الحكومات التي لا تستطيع قطع التزامات تتجاوز السنة المالية الراهنة بسبب إجراءاتها التشريعية وإجراءات الميزانية فيها. وتقترح هذه الاستراتيجية أن تقدم الحكومات التي بوسعها قطع تعهدات متعددة السنوات إذا كان بوسعها أن تفعل ذلك، والحكومات التي لا تمكنها إجراءاتها التشريعية من أن تفعل ذلك، يمكنها إعلان تعهدات إرشادية متعددة السنوات يجري تأكيدها كل عام في تاريخ يتفق عليه. وهذا من شأنه أن يوفر للأمانة أرقاماً أكثر موثوقية تضع على أساسها الخطة المالية وبالتالي تحديد المخصصات المقترحة من الموارد الأساسية للبرامج القطرية.

٣٧ - أشار عدة مانحين إلى أنهم، كجزء من عملية إعلان التعهدات، على استعداد لتحديد حد أدنى لمساهماتهم السنوية، تاركين الباب مفتوحاً أمام إمكانية زيادة التمويل، إما إلى الموارد الأساسية أو التمويل التكميلي. وهذا من شأنه أن يتيح أيضاً إمكانية إجراء تخطيط مالي أكثر دقة.

٣٨ - في حين أننا ندرك أن السنة المالية والإجراءات تختلف من حكومة إلى حكومة، فإن الاستراتيجية تتوخى أن تدفع الحكومات مساهماتها بالكامل إذا أمكن في بداية السنة المالية للحكومة. والحكومات التي لا تستطيع الدفع ينبغي أن تلزم نفسها بجدول دفع صارم ليتسنى لليونيسيف أن تعرف مقدماً متى ستلتقى مساهمات المانحين. وحالما يحدد المانحون مقدار مساهمتهم وتاريخ تسديدها تستطيع اليونيسيف أن تتخذ

لنفسها مواقع في أسواق القطع الأجنبي لحماية القوة الشرائية للمساهمات. وعليه، فإن مجرد الحصول على هذه المعلومات عن المساهمات من شأنه زيادة الأموال المتاحة لليونيسيف.

٣٩ - ما فتئ استمرار قوة دولار الولايات المتحدة السبب الرئيسي لتراجع إيرادات اليونيسيف في السنتين الماضيتين. واستفسرت الأمانة عما إذا كان بوسع الحكومات أن تعلن تعهداتها بدولارات الولايات المتحدة للتخفيف من أثر تقلبات أسعار الصرف. وأجمعت الوفود تقريباً على رفض هذا الاقتراح.

٢ - التمويل التكميلي

التمويل التكميلي العادي

٤٠ - يمكن التمويل التكميلي اليونيسيف من توسيع أنشطة البرامج القطرية المعتمدة والبرامج على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وكثيراً ما تكون الحكومات غير القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية قادرة على تقديم تمويل تكميلي إضافي عن طريق اليونيسيف. إلا أن هذه المساهمات المحددة الغرض تصمم في العادة من قبل عدد محدود من المانحين لمشاريع محددة في بلدان محددة وتطلب تقارير مطولة نسبياً عن كل مساهمة بعينها. فهناك بعض المناطق، مثل غرب ووسط أفريقيا، لم تجتذب تاريخياً سوى مستويات متدنية من التمويل التكميلي على الرغم من وضوح حاجتها، وإن كانت هذه المساهمات آخذة في التحسن تدريجياً.

٤١ - تمشياً مع الاهتمام المتنامي للعديد من المانحين في وضع ميزانيات "على أساس النتائج" وفي استخدام المساعدة الإنمائية التي تقدمها للتركيز على ميادين سياسة عامة محددة (تعليم البنات مثلاً)، يوجد تركيز متزايد على البرامج القطاعية المنسقة على المستوى الميداني. ومن بين المساهمات الناجحة الأخيرة من هذا النوع التمويل الذي قدمته كندا والنرويج لتمويل تعليم البنات في أفريقيا؛ والتمويل الذي قدمته هولندا للأطفال الذين يحتاجون لحماية خاصة؛ والتمويل الذي قدمته هولندا أيضاً لمبادرة مكافحة الإيدز في بلدان حوض الميكونغ. ويوجد وعي متنام لدى المانحين واليونيسيف أن هذه الأولويات الموضوعية تمثل أسلوباً جديداً لتعبئة الموارد من أجل قضايا دون إقليمية أو حتى عالمية، مثل عمالة الأطفال أو الألغام الأرضية أو تعليم البنات. وهذه الأنواع من المشاكل كثيراً ما تكون ملائمة للنهج الموضوعي. والتمويل التكميلي المقدم لليونيسيف من أجل مبادرات موضوعية يمكن استخدامه بمرونة ويساعد اليونيسيف أيضاً على معالجة الاختلالات في التمويل التكميلي للبلدان التي كثيراً ما تحدث نتيجة لأولويات التمويل المتعددة الأطراف أو الثنائية الطرف.

المساهمات من أجل الطوارئ

٤٢ - تستخدم الإيرادات التي تتلقاها اليونيسيف نتيجة للنداءات الموحدة الصادرة عن الأمم المتحدة لتمويل برامج للطفل والمرأة في أوضاع طارئة معقدة. ومن شأن توفر موارد أكثر قابلية للتنبؤ أن تعزز

كفاءة وسرعة وموثوقية استجابة اليونيسيف في حالات الطوارئ. وتسهم اليونيسيف في عملية الإنعاش في عدد من الحالات بعد انتهاء النزاع ويمكنها أن تفعل ذلك على نحو أتم إذا زادت موارد الطوارئ. وتقتراح الأمانة مجموعة التدابير التالية التي من شأنها أن تمكن اليونيسيف من تحسين قدرتها على الرد في حالات الطوارئ:

(أ) اعتماد الأموال مبكراً من أجل تحسين التخطيط. لكفالة فعالية إجراءات الأمم المتحدة المنسقة في حالات الطوارئ وإمكانية التنبؤ باستجابة اليونيسيف، من الضروري أن تكون الموارد مؤكدة إلى حد ما. وكجزء من جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكفالة جعل إعداد النداءات الموحدة لعام ١٩٩٩ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ أنسب توقيتاً، ستتلقى الحكومات المانحة معلومات عن مجموع الاحتياجات للسنة التالية. ومتى تسلمت الحكومات المعلومات عن استراتيجيات وخطط فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات واحتياجاته المالية، فإنها تستطيع تخصيص اعتمادات لنداءات الطوارئ في بداية العام؛

(ب) عدم تخصيص المساهمات (على المستوى دون الإقليمي وفي إطار النداءات) لإتاحة قدر أكبر من المرونة في الاستجابة بسرعة للأولويات الجغرافية والقطاعية المتغيرة. إن النزعة المتزايدة لدى المانحين المتمثلة في اختيار بلدان أو مشاريع أو حتى أنشطة في مشاريع تجعل الإدارة المرنة والجيدة التوقيت لموارد الطوارئ صعبة للغاية وكثيراً ما تسفر عن فجوات قطاعية وجغرافية حرجية. وتقتراح الأمانة أن تشتمل مساهمات المانحين استجابة للنداءات على ٢٠ في المائة على الأقل من الأموال غير المخصصة، التي تستطيع اليونيسيف أن تبلغ عن تخصيصها بعد استخدامها؛

(ج) تبسيط إعداد التقارير. ابتدأ العمل بعملية رائدة مبسطة لإعداد التقارير في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وفي روندا يعد بموجبها تقرير عام واحد لكل سنة يوجه فيها نداء، ويرفق بالتقرير ملخص شامل للنفقات. وإذا اقتضى الأمر، يمكن تقديم فرادى التقارير المالية لتبين مستويات التنفيذ التي تمت باستخدام مساهمات معينة. وتقتراح الأمانة أن يعدل المانحون اتفاقيات مساهماتهم للسماح باستخدام الإبلاغ المبسط بدلاً من فرادى التقارير عن الطوارئ؛

(د) مساهمات تغطي ١٢ شهراً على الأقل وتدابير تمكن تمويل الموظفين المعيّنين لمدة طويلة من المساهمات القصيرة الأجل. تقترح الأمانة أن يعدل المانحون، متى أمكنهم ذلك، الشروط والقيود على مساهمات الطوارئ التي يقدمونها. وإذا كانت مدة المنح على الأقل ١٢ شهراً من الالتزام المالي، فإن هذا سيعزز إلى حد كبير قدرة اليونيسيف على معالجة التحول الأطول أجلاً من احتياجات الطوارئ إلى احتياجات التنمية. وتقتراح الأمانة أن ينظر المانحون في تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من كل مساهمة لصندوق يدار عالمياً ويتيح المقر للمكاتب الميدانية لتمويل عقود الموظفين؛

(هـ) الاتفاقات الإطارية. لتبسيط العمل الإداري الذي يشترطه الشركاء المانحين، أثبتت الاتفاقات الإطارية أو اتفاقات الشراكة أنها فعالة جداً. وتقتراح الأمانة أن ينظر المانحون في وضع اتفاقات شاملة

تتصل بالطوارئ، بما في ذلك الموارد من أجل المقترحات المحددة في الفقرات الفرعية ٤٢ (أ) - ٤٢ (د) أعلاه.

٤٣ - نظراً لأن مسائل حل القضايا بعد انتهاء النزاع وإعادة تأهيل القطاع الاجتماعي تكتسب أهمية متنامية من عدد من المانحين الثنائيي الطرف ومن البنك الدولي، تتوسع فرص اليونيسيف في مجال التعاون. وبقدر ما تتاح موارد إضافية، فإن اليونيسيف في وضع مناسب ليكون لها أثر هام في هذه الحالات ولديها الإمكانية للإسهام بقدر أكبر في الجهود المشتركة بين الوكالات، على مستوى السياسة العامة وعلى المستوى التنفيذي على حد سواء. وفي الحالات التي لا يكون تقديم المساعدة المباشرة الثنائية الطرف ممكناً فيها، فإن تقديم المساهمات لليونيسيف من شأنه أن يدعم إعادة القطاع الاجتماعي إلى وضع سوي.

باء - تدابير تتخذها الأمانة

أ - مسائل الإدارة

٤٤ - المديرية التنفيذية ملتزمة باستخدام الموارد التي يعهد بها إلى اليونيسيف على أفضل وجه ممكن. وتساهم عملية الامتياز الإداري ووضع نظم جديدة في تحسين فعالية التكاليف والإدارة ككل، وهذا يتيح لليونيسيف تخصيص أكبر قدر من الموارد للبرامج.

٤٥ - إن إدارة المساهمات، من خلال تنفيذ البرامج بفعالية، له نفس أهمية تدبير الأموال. وسيبدأ العمل بنظام مدير البرنامج والنظام المالي الجديد للمقر في نيويورك في عام ١٩٩٩. ومن شأن كلا النظامين أن يحسنا قدرة اليونيسيف على تقديم معلومات مالية للمانحين في الوقت المناسب. وهذان النظامان، بالإضافة إلى زيادة الجهد المبذول لتقديم تقارير للمانحين جيدة التوقيت ومختصرة ومقروءة، هما أساس إدارة المساهمات. وكما أُبلغ المجلس في دورته السنوية، كانت مهارات إدارة المساهمات جزءاً من توجيه ممثلي اليونيسيف الجدد الذي تم في أيار/ مايو ١٩٩٨ وفي الدورات الإقليمية للتدريب على الإدارة أثناء العام. ويغطي هذا التدريب "أفضل الممارسات" في إدارة المساهمات في إطار المكاتب القطرية ومبادئ توجيهية عن تقديم التقارير للمانحين وعن تدبير الأموال من القطاع الخاص.

٢ - تقديم التقارير للمانحين

٤٦ - التزمت الأمانة بتحسين نوعية التقارير المقدمة للمانحين. وإحدى طرق تحقيق ذلك الاستعاضة عن الممارسة الراهنة المتمثلة في تقديم تقرير لكل مانح عن كل مساهمة يقدمها إلى التمويل التكميلي بتقرير مرحلي سنوي عن قطاع معين في بلد ما. وينطبق نفس هذا القول على الموارد الأساسية. وقد وضع تقرير نموذج على غرار هذا النهج عن "الصحة في أوغندا". ويمكن للمانحين قبل أن يقدموا مساهماتهم السنوية الاتفاق مع اليونيسيف على الاتجاهات الاستراتيجية العامة لمساهماتهم التي ستكون متمشية مع أولويات مساعدتهم الإنمائية الرسمية. ويمكن أن يوفر التقرير تفاصيل عنفرادى مساهمات المانحين للقطاع ذي

الصلة. وباستخدام نظام مدير البرنامج والنظام المالي الجديد، ستمكن الأمانة من تقديم تفاصيل إضافية للمانحين إذا اقتضى الأمر. ومن شأن نظام الإبلاغ الجديد هذا أن يقلص الوقت اللازم لإعداد التقارير وإعطاء المانحين صورة أفضل عن أثر مساهماتهم في التمويل التكميلي وكيف يدعم هذا التمويل العمل الذي مكّنت الموارد الأساسية من القيام به. وتتطلع الأمانة إلى العمل مع الحكومات المانحة واللجان الوطنية بشأن هذه المسألة.

٣ - دور أنشطة الاتصالات التي تضطلع بها اليونيسيف

٤٧ - الاتصالات هامة لجهود تعبئة الموارد. وقد حددت سياسة الاتصال (E/ICEF/1998/10)، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨، استراتيجية لاستخدام الاتصال في دعم تعبئة الموارد. وتتم أنشطة اتصالات اليونيسيف على المستوى العالمي من خلال عمل شعبة الاتصالات والمكتب الإقليمي لأوروبا في جنيف، وعلى المستوى الوطني في البلدان الصناعية من خلال شراكة رئيسية مع اللجان الوطنية. وتتمثل الأهداف العامة في زيادة الوعي بقضايا الطفل والترويج لليونيسيف وبرامجها وترسيخ مصداقية المنظمة، مما يخلق مناخاً مواتياً لاستمرار الدعم من الجمهور. ويجري تحقيق هذه الأهداف بإيضاح فعالية برامج اليونيسيف بواسطة مختلف وسائط الإعلام، بما فيها المنشورات والتلفزيون والإذاعة والشبكة العالمية على الانترنت والمعارض، إلخ. ومن شأن هذه الأنشطة، بالإضافة إلى المناسبات الخاصة وأنشطة السفراء الدوليين والوطنيين المتجولين والزيارات الميدانية لوسائط الإعلام، أن تلفت الانتباه أيضاً إلى إنجازات برامج اليونيسيف. وتساعد العلاقات مع وسائط الإعلام على المستويات العالمية والوطنية والمحلية على ترسيخ هوية اليونيسيف بوصفها الرائدة في مناصرة قضايا الأطفال على صعيد عالمي. وقد يكون أثر هذه الأنشطة على المديين القصير والبعيد حاسماً لنجاح استراتيجية اليونيسيف لتدبير الأموال.

٤ - شعبة القطاع الخاص

٤٨ - الدعم من القطاع الخاص، من خلال اللجان الوطنية بصورة أساسية، هام للجهود التي تبذلها اليونيسيف لتعبئة الموارد، ويوفر ثلث إيرادات المنظمة من خلال بيع بطاقات المعايدة ومنتجات أخرى ومن خلال جهود تدبير الأموال بصورة مباشرة. ولكي تتمكن شعبة القطاع الخاص، بمواردها المالية والبشرية المحدودة، من زيادة الإيرادات من القطاع الخاص إلى أقصى حد ممكن أُعيد تنظيم هذه الشعبة في العام الماضي. وكانت النتيجة النهائية إحداث تغيير في المفهوم التنظيمي والهياكل وممارسات الأعمال التجارية.

٤٩ - تعمل شعبة القطاع الخاص على تحسين منهجياتها وأساليب أعمالها وإيضاح دورها ومسؤولياتها ودور ومسؤوليات شركائها، اللجان الوطنية. وقد أُدخل المفهوم الجديد "إدارة العلامة التجارية"، مما يعني أنه يجري الترويج "لعلامة اليونيسيف" من خلال بيع المنتجات أو النداءات إلى الجمهور أو الشركات الشريكة. وبواسطة هذا النهج، يضم تخطيط وتنفيذ عملية بطاقات المعايدة إلى حملات تدبير الأموال. ونظراً لقيمة وأهمية هذا الاسم، فإن أي نداء لتدبير الأموال أو نهج تجاه المستهلكين المستهدفين أو

الشركات يجب اختياره بعناية وتطبيقه تطبيقاً استراتيجياً. والهدف هو إعطاء اسم اليونيسيف فعالية لزيادة المساهمات المقدمة للمنظمة إلى أقصى حد ممكن.

٥٠ - تاريخياً، كانت مبيعات بطاقات المعايدة مصدراً رئيسياً لإيرادات الموارد الأساسية، وقد أدخلت تغييرات في إعدادها وتسويقها لرفع الإيرادات إلى حدها الأقصى. واعتباراً من عام ١٩٩٩، ستشتمل مجموعات بطاقات الربيع على بطاقات لمناسبات مثل عيد القديس فالنتين وعيد الفصح وعيد الأم، مما يوسع عمليات بطاقات معايدة اليونيسيف لتغطي السنة كلها. وقد أعيد تصميم المجموعة كلياً وأصبحت تمثل مجموعات جديدة تصلح هدايا للأطفال تدور حول مواضيع محددة. وموضوعية.

٥١ - بالنسبة لتدبير الأموال من الشركات، أنشئ قسم جديد داخل شعبة القطاع الخاص لتشكيل وإدارة تحالفات دولية لتدبير الأموال من الشركات. وتقوم الاستراتيجية الشاملة على التركيز على حفنة من الأسواق الرئيسية في البلدان التي توجد فيها لجان وطنية وعلى سائر البلدان التي توجد فيها إمكانية كبيرة لتدبير الأموال، لا سيما باستهداف قطاع الشركات. ويُقترح تجريب الاستراتيجية في إسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٥٢ - تستمر الشراكات الناجحة القائمة مع الشركات في التوسع وتوليد المزيد من الإيرادات من أجل اليونيسيف والتوعية بها. وهذه تشمل برنامجي "الفكة للخير" وبرنامج "التبرع للأطفال عند دفع حساب الفندق" مع شركات الطيران والفنادق الكبرى، والعلاقة مع تايم وورنر أيضاً التي سلطت الأضواء عليها ألعاب حسن النية لعام ١٩٩٨ التي عقدت في مدينة نيويورك.

٥٣ - ستواصل شعبة القطاع الخاص أيضاً تعزيز برامج تدبير الأموال لمواضيع معينة الطويلة الأجل مع أندية الخدمات مثل نادي الكيوانيز "لعلاج العجز في اليهود" ونادي روتاري الدولي (لاستئصال شلل الأطفال) ونادي ليونز (لأطعم المواد التعليمية). وقد طورت هذه المجموعات، التي يتبرع أعضاؤها بوقتهم ويقومون بأنشطة مبتكرة لتدبير الأموال، علاقات قيمة مع اليونيسيف.

٥٤ - المؤسسات مصدر جديد محتمل للدعم تواصل اليونيسيف السعي لاستطلاعه وتطويره. وفي أيار/مايو ١٩٩٨، تلقت اليونيسيف إعلانات بالتبرع بحوالي ٦,٥ مليون دولار لمنح من مؤسسة الأمم المتحدة، وهي المؤسسة التي أنشئت لتوزيع بليون دولار هدية من تيد تيرنر إلى الأمم المتحدة. وقد ووفق على ستة مقترحات لليونيسيف لبدء العمل فوراً في أفريقيا وأندونيسيا وفيت نام بشأن قضايا تتراوح من مكافحة الأمراض إلى تسريح الأطفال المجندين.

٥ - دور مكاتب اليونيسيف الميدانية

٥٥ - بدأ عدة مانحين في جعل المسؤولية عن تحديد أولويات البرامج وتمويلها وكذلك تقديم التقارير مسؤولية لامركزية. وعليه، فإن ممثل اليونيسيف في وضع محوري من حيث إقامة علاقات مباشرة مع

المانحين والحفاظ على شراكة وثيقة مع الحكومات المضيفة في تحديد الأولويات وتقييم الاحتياجات. وفي توجيه من المديرية التنفيذية إلى جميع المكاتب القطرية، طلبت المديرية التنفيذية إلى جميع الممثلين وضع استراتيجيات وطنية لتدبير الأموال للتمويل التكميلي كجزء من عملية تخطيط البرامج القطرية. وقد وضعت جميع المكاتب الإقليمية استراتيجيات إقليمية لتعبئة الموارد، سيجري استكمالها سنوياً.

٦ - تقلبات أسعار الصرف

٥٦ - لا يزال استمرار قوة دولار الولايات المتحدة يضر بإيرادات اليونيسيف. وقد طلبت وفود عديدة في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ تحليلاً لهذه المشكلة واستفسرت عما تستطيع اليونيسيف عمله للتخفيف من حدة هذا الضرر، إن كان هناك ما يمكن عمله.

٥٧ - من الضروري القول منذ البداية أن العملة الأساس التي تستعملها اليونيسيف (والأمم المتحدة) هي دولار الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٧، كان ٤١ في المائة من الأموال القابلة للتحويل التي تلقتها عمليات الخزينة بدولارات الولايات المتحدة و ٥٩ في المائة منها بعملات أخرى. وكان ٨٤ في المائة من العملات القابلة للتحويل المصروفة من عمليات الخزينة في عام ١٩٩٧ بدولارات الولايات المتحدة و ١٦ في المائة بعملات أخرى.

٥٨ - يؤدي التباين بين العملات المتلقاة والعملات المصروفة إلى انكشاف العملات الأجنبية. وفي بيئة اليونيسيف، يؤدي ارتفاع دولار الولايات المتحدة إلى زيادة الخسارة في الإيرادات على الكسب المتحقق في القوة الشرائية. والنهج المحافظ الذي تأخذ به اليونيسيف هو تقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف باتخاذ مواقف نقدية في الحافظة تعادل الالتزامات النقدية القائمة أو المتوقعة.

٥٩ - ويحتمل أن تخفف عملة اليورو من مخاطر التحويل بين العملات المشاركة بالنسبة لليونيسيف وأن يوفر فرصاً جديدة لإدارة الأموال النقدية. إلا أن العمل الكامل بعملة اليورو لن يبدأ حتى عام ٢٠٠٢ وستقبل العملات الوطنية حتى ذلك الوقت.

٦٠ - لا تتسلم اليونيسيف في معظم الحالات إعلاناً بالتبرع أو جدولاً بالدفع. ومن شأن بيع العملات الآجل أن يزيد في الحقيقة إنكشاف العملات الأجنبية. ولكي تكون لليونيسيف استراتيجية تغطية ناجحة، ستطلب اليونيسيف من الحكومات واللجان الوطنية تقديم التزامات تتعلق بالحد الأدنى للمبالغ التي ستدفع لليونيسيف وآخر تاريخ ممكن ستدفع فيه والعملة التي ستدفع بها.

٦١ - اليونيسيف تاجر حذر في أسواق العملات الأجنبية. وهذا الموقف الأساسي ضروري للحد من خطر الخسارة مع الحفاظ على القيمة الشرائية.

جيم - مصادر التمويل الأخرى

١ - مؤسسات التمويل الدولية

٦٢ - استراتيجية اليونيسيف للتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية، بما فيها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، تبني على خبرة اليونيسيف وجوانب قوتها، لا سيما في ميدان الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلى المستوى القطري، يشارك موظفو اليونيسيف بصورة متزايدة في تطوير استراتيجيات المساعدة القطرية التي وضعها البنك الدولي، ويجري استنساخ العديد من مشاريع "أفضل الممارسات" بتمويل من البنك الدولي. وعلى مستوى المقر، وسعت الوكالات حوار السياسة الذي تجريه بشأن قضايا مثل مبادرة ٢٠/٢٠ وعمل الأطفال والشباب في البلدان التي انتهى فيها النزاع. وقد قدم البنك الدولي مؤخراً بواسطة مرفق المنح المؤسسية التابع له واستناداً إلى مقترحات من اليونيسيف، مساعدة تشمل مليوني دولار لتسريح الجنود وإعادة تأهيل المجتمع في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ١٠٠ ٠٠٠ دولار للشباب الذين يواجهون أزمة في سيراليون. ويجري استعراض مقترح بشأن السياسات الاجتماعية والبرامج القائمة على المجتمع للمراهقين في أمريكا اللاتينية.

٦٣ - تتمثل الأولويات الإقليمية لليونسيف والبنك الدولي في تخفيض وفيات الأمهات، والشباب والعنف في أمريكا اللاتينية، والتعليم الابتدائي في ١٥ بلداً أفريقياً انخفضت فيها نسبة الالتحاق بالمدارس إلى أقل من ٥٠ في المائة. واليونسيف شريك في برامج الاستثمار القطاعية التي يديرها البنك الدولي، كما هو الحال في غانا، وفي النهج التي تغطي القطاع بأكمله. وقد انضمت اليونيسيف إلى البنك الدولي وبضعة حكومات في تصميم وتنفيذ قروض من المؤسسة الإنمائية الدولية، كما في حالة برنامج اليونيسيف القطري لليمن الذي قُدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٨. ويجتمع فريق معني بالسياسة العامة يتكون من ممثلين من اليونيسيف والبنك الدولي مرتين سنوياً. وقد أنشئت أفرقة عمل معنية بأنشطة ما بعد انتهاء النزاع وتعليم البنات واتفاقات الشراء. وقد شاركت اليونيسيف في فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية لإجراء استعراضات مشتركة وتقديم تقارير عن الأنشطة المشتركة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٦٤ - إن تعاون اليونيسيف مع مصارف التنمية الإقليمية آخذ في الاتساع، مع استعراض جار لاتفاقات التعاون وتحديد الأولويات الموضوعية. إضافة إلى ذلك، سيزداد أثناء عام ١٩٩٩ تنسيق البرامج على المستوى القطري مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٢ - التعاون مع الاتحاد الأوروبي

٦٥ - مكتب اليونيسيف في بروكسيل مسؤول عن التعاون الشامل مع الاتحاد الأوروبي على مستوى اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي على حد سواء. ووظيفة المكتب الرئيسية هي تطوير تدريجي لشراكة مع

الاتحاد لتعزيز وحماية حقوق الطفل وحمايتها. ومن المتوقع أن تأخذ عدة أشكال وبالتالي أن تكون قاصرة على التمويل المباشر لمشاريع اليونيسيف، وإن ظل هذا التمويل هدفاً هاماً.

٦٦ - يعمل المكتب لإقامة جهوده التي يبذلها لتعبئة الموارد على أساس حوار برنامجي قوي مع اللجنة، ولتحديد الميزة النسبية لليونيسيف في ميادين رئيسية معينة يوجد فيها اهتمام متبادل. وحتى الآن، جرى تلقي معظم المساهمات من مكتب اللجنة الأوروبية المعني بالشؤون الإنسانية. في عام ١٩٩٦، جرى تلقي مبلغ ١٢ مليون وحدة نقد أوروبية (١٠,٨ مليون دولار) لصالح ٢٧ مشروعاً في ١٦ بلداً. وفي عام ١٩٩٧، زاد هذا المبلغ إلى ١٥ مليون وحدة نقد أوروبية (١٣,٥ مليون دولار) لصالح ٢٦ مشروعاً في ١٥ بلداً.

٦٧ - يتعرض النمو في التمويل للإعاقة نتيجة للاختناقات وفي بعض الحالات نتيجة لتعارض المتطلبات الإدارية والمتطلبات المالية للجنة الأوروبية والنظام المالي للأمم المتحدة واليونيسيف، مما أرغم اليونيسيف في بعض الأحيان على رفض تلقي المساهمات. وقد شجعت اليونيسيف على فتح مفاوضات شاملة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة لحل هذه القضية. ويؤمل أن يبرم في أواخر عام ١٩٩٨ أو أوائل عام ١٩٩٩ اتفاق عام يكون مناسباً لجميع وكالات الأمم المتحدة.

٦٨ - تميل اللجنة الأوروبية إلى تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية بدلاً من وكالات الأمم المتحدة على أساس أن تلقي الأخيرة بالفعل تمويلاً ثنائياً الطرف من الدول الأعضاء يمثل عبء إضافية. إلا أن أن الدول الأعضاء، التي لا تؤيد هذا الرأي دائماً، ترحب بشراكة معززة بين اللجنة ووكالات الأمم المتحدة. ويود أعضاء المجلس التنفيذي، الذين هم أعضاء أيضاً في الاتحاد الأوروبي، تشجيع قيام علاقات تعاون أوثق وأكثر اتساقاً بين الاتحاد واليونيسيف.

٣ - تخفيف عبء الدين

٦٩ - في حين أن تخفيف عبء الدين ليس وسيلة لتعبئة الموارد من أجل اليونيسيف، إلا أنه عنصر هام في مساعدة البلدان على زيادة الموارد التي تخصصها للأطفال والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتعتقد اليونيسيف أن عبء الدين الخارجي عبء كأداء أمام تحقيق عدة بلدان أهداف العقد الخاصة بالأطفال. وتنطوي مبادرة الديون التي اتخذتها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على إمكانية تحرير موارد كبيرة للخدمات الاجتماعية الأساسية. وتطلب المبادرة صراحة من البلدان المدينة إجراء إصلاحات في السياسة الاجتماعية لتحسين الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي، من بين أمور أخرى. بيد أن اليونيسيف قلقة إزاء التنفيذ البطيء للمبادرة وتحث الدائنين على تخفيف عبء الدين عن جميع البلدان المؤهلة لذلك بحلول عام ٢٠٠٠. واليونيسيف على استعداد للعمل مع الحكومات والمجتمع الدولي لكفالة توجيه الموارد الناتجة عن اتفاقات تخفيف عبء الدين مباشرة إلى برامج للأطفال. ويوفر تخفيف عبء الدين فرصة قوية لليونيسيف لتعبئة الموارد من خلال ترتيبات تتيح للحكومات المدينة العمل مع اليونيسيف في أنشطة محددة لصالح الأطفال.

سابعاً - الاستنتاج

٧٠ - الغرض النهائي من استراتيجية تعبئة الموارد هو كفالة زيادة الموارد الأساسية لليونيسيف وتحقيق قدر أكبر من إمكانية التنبؤ بالموارد وتعزيز زيادة تقاسم الأعباء بين المانحين. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف، مع استمرار تقديم الدعم من جميع المانحين، أن يتيح لليونيسيف تقديم الدعم للحكومات في الجهود التي تبذلها لكفالة حقوق الطفل والمرأة في البقاء والنماء والحماية والمشاركة. وتتطلع المديرية التنفيذية إلى مناقشة مشروع الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨. ومن شأن هذه المناقشة أن تحدد الصيغة النهائية للاستراتيجية لاعتمادها في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وعندها ستتوفر في بداية القرن الجديد استراتيجية لتعبئة الموارد قادرة على البقاء، حيث ستقدم اليونيسيف الدعم لشركائها في تحقيق إكمال جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

- - - - -